حماية الطفولة من خطر المخدرات والتسول

شارك العميد «حسام الدين بحيري»، رئيس مكتب حماية الطفل والأسرة بوزارة الداخلية، في حلقة من برنامج «نوافذ اجتماعية» عبر قناة ليبيا الوطنية، والتي خُصصت لمناقشة موضوع حماية الطفولة بين خطر المخدرات والتسول، حيث تناول الحوار جملة من القضايا المتعلقة بحماية الأطفال من المخاطر الاجتماعية، وفي مقدمتها مخاطر تعاطي المخدرات وانعكاساتها على الأطفال، وأهمية الدور الذي تضطلع به الأسرة والمؤسسات التعليمية والجهات المختصة في تعزيز الوعي والوقاية. كما تطرق النقاش إلى ظاهرة تسول الأطفال باعتبارها من الظواهر التي تستوجب تكاثف الجهود للحد من آثارها السلبية على الطفل والمجتمع، مع تسليط الضوء على أهمية توفير الحماية والرعاية للأطفال المعرضين

تكريم مكتب الأشخاص ذوي الإعاقة ببلدية طرابلس المركز

قدمت بلدية طرابلس المركز أصدق التهاني إلى مكتب الأشخاص ذوي الإعاقة بالبلدية بمناسبة تكريمه من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، تقديرًا لمشاركته الفاعلة والمتميزة في فعاليات اليوم الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي أُقيمت على أرض معرض طرابلس الدولي تحت إشراف حكومة الوحدة الوطنية وتنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية، وذلك بحضور مسؤول ملف الشؤون الاجتماعية بالمجلس البلدي الأستاذة جميلة عومر.. وجاء هذا التكريم تتويجًا للجهود التي بذلها المكتب والعاملون فيه في دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز حضورهم ومشاركتهم في مختلف الأنشطة والبرامج المجتمعية، بما يسهم في ترسيخ مبادئ الدمج والمساواة وتكافؤ الفرص.

كما تقدمت البلدية بالشكر والتقدير للأستاذ أحمد شليبك، مدير مكتب الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكافة موظفي المكتب، على ما يبذلونه من جهود مخلصة في خدمة هذه الشريحة المهمة من المجتمع، متمنين لهم التوفيق والنجاح ومزيدًا من العطاء والإنجاز.

قضية / عفاف التاورغي

محاولات الهرب المتكررة لم تجد نفعاً أمام بيروقراطية قانونية وتجاهل مجتمعي

تلظت بناره فتاة حاولت الانتحار
دائماً ظلم ذوي القربى أشد مضاضة

ليس كل من يقف على حافة شرفة يفكر في الموت، فبعضهم يكون قد استنفد كل طرق النجاة الأخرى.

في مساء السابع من يونيو الجاري، كانت فتاة جامعية في مقتبل العمر تقف أمام لحظة فارقة من حياتها. لم تكن تواجه فراغًا يفصلها عن الأرض فحسب، بل كانت تواجه سنوات طويلة من الخوف والوجع والصمت. وبين واقع تقول إنها لم تعد قادرة على احتماله، وأملٍ بدا بعيد المنال.

اختارت القفز

لحظات قليلة هوت خلالها من شرفة منزل أسرتها إلى الأرض، لكنها في الحقيقة كانت تسقط من قصة بدأت قبل سنوات طويلة، قصة تتداخل فيها ملامح التفكك الأسري والعنف والخوف، وتكشف جانبًا مؤلمًا من معاناة قد تبقى حبيسة الجدران المغلقة لسنوات قبل أن تجد طريقها إلى العلن.

بداية الحكاية

تعود جذور القضية إلى طفولتها، عندما انفصل والدا الفتاة، لتبقى هي وشقيقتها وشقيقها في رعاية والدهم. كانت السنوات تمضي ببطء، فيما كانت تفاصيل أخرى تتشكل داخل المنزل، والخوف يحيط بها .. وشيئاً فشيئاً، بدأت تدرك أن ما تعيشه ليس طبيعيًا، وأن الصمت الذي لازمها سنوات طويلة لم يعد قادرًا على حمايتها.

إزاء ذلك، اتخذت الفتاة وشقيقتها قرارًا بالهرب سنة 2021 .. لجأتا إلى والدتهما، التي سارعت إلى اتخاذ إجراءات قانونية وفتح محضر بالواقعة، غير أن مسار القضية لم يضع حدًا للأزمة، إذ سرعان ما عادت الخلافات إلى الواجهة، ودخلت الأسرة في سلسلة من الاتهامات والإجراءات القانونية المتبادلة.

عادت للمنزل .. واستمرت حالة التوتر وفق الروايات الواردة في الملف وو كانت الخلافات تتكرر، والعنف يعود بأشكال مختلفة علي يد والدها وشقيقها، فيما كانت الفتاتان تحاولان التمسك بأي فرصة للخروج من تلك الدائرة المغلقة.

السقوط الذي هزّ الجميع

في يوم الواقعة، تصاعد التوتر داخل المنزل إلى مستويات غير مسبوقة.

اندلع خلاف حاد تخللته تهديدات واعتداءات، وفق إفادات مرتبطة بالقضية، لتجد الفتاة نفسها أمام مشهد اختلطت فيه مشاعر الخوف واليأس والعجز.

وفي لحظة لم تستغرق سوى ثوانٍ معدودة، اتخذت قرارها بالقفز من الشرفة.. قرار بدا بالنسبة للكثيرين صادمًا، لكنه بالنسبة للفتاة كان، وفق روايتها، محاولة أخيرة للهروب من واقع لم تعد تحتمل استمراره.

نُقلت على الفور إلى المستشفى وهي تعاني من كسور ورضوض وإصابات متعددة استدعت تدخلًا طبيًا عاجلًا، فيما بدأت الجهات المختصة تحقيقاتها لكشف جميع ملابسات القضية.

ما بعد السقوط

المفارقة المؤلمة أن معاناة الفتاة لم تتوقف عند حدود الإصابة الجسدية.

فبينما كانت تتلقى العلاج داخل المستشفى، برزت مخاوف جديدة دفعت الأجهزة الأمنية إلى التدخل واتخاذ إجراءات احترازية وقانونية بحق عدد من الأشخاص المرتبطين بالقضية.

وهكذا تحولت الواقعة من حادثة فردية إلى ملف يطرح أسئلة أوسع حول فعالية الحماية الاجتماعية، وحدود التدخل المبكر في قضايا العنف الأسري، والدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الرسمية والمجتمعية في حماية الضحايا.

اشراقة

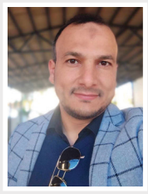

عاطف خترش

بناتنا في خطر

قضية رأي عام تم تداولها مؤخراً في صفحات التواصل الاجتماعي، تكمن حول استدراج فتاة ليبية لأحد الاستراحات في ضواحي العاصمة طرابلس، وذلك لتصفية حسابات شخصية بين عدد من الفتيات وشاب ليبي، وتقع عملية ضرب وتحرش وابتزاز وسرقة للمجني عليها، والكارثة هنا هي ضلوع أحد ما يعرفون بصناع المحتوى، أو ما يسمون أنفسهم بالأرتست، ممن يبيعون المنتجات التجميلية عبر المتاجر الإلكترونية، في هذه الجريمة بالتعاون مع شقيقتها، وهما من أب تونسي وأم فلسطينية، وإحدى المشتركات في هذه الجريمة سورية الجنسية، وفي هذه الحالة نضع علامات استفهام كبيرة حول عدة أمور، منها الجانب الاجتماعي، كذلك الجانب الأمني .. فمن الجانب الاجتماعي هو مدى حماية بناتنا من هؤلاء الشخصيات التي تظهر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصاً ما يتم تقديمه من محتوى بما يخص المكياج والمواد التجميلية والملابس والمستلزمات النسائية، وتسليط الضوء على الشخصيات التي تُسوِّق بعض المنتجات والحذر منهم، وألا تتم عمليات بيع المنتجات في الأماكن الخاصة كاستراحات أو منازل، بل تكون في الأماكن العامة، أما من ناحية الجانب الأمني، فيستوجب الأمر التحقُّق من هويتهم وإجراءاتهم الرسمية وأوراقهم الثبوتية، ومدى قانونية هذه المعاملات والتي تتبعها مقابلات شخصية عبر خدمات التوصيل في أماكن مشبوهة.

الموضوع كما ذكرنا سلفاً يتمحور حول وقوع جريمة جنائية مكتملة الأركان، وضحيتها فتاة ليبية تمَّ استدراجها بخديعة أن صديقاتها سيقدمن لها مفاجأة جميلة، وإذا بها يتم ضربها والاعتداء عليها وسرقة مقتنياتها داخل استراحة في منطقة ريفية، وباعترافات الجناة أن هذه الاستراحة تم استئجارها لهذا الفعل، وحتى من خلال المادة الإعلامية التي عرضها جهاز دعم المديريات عبر صفحته الرسمية في الفيس بوك، حين سمع أحد الجيران صراخ الفتاة المجني عليها وتم طرق الباب، ليخرج الجاني ويقول إن هذا الصراخ عبارة عن أعمال إعلانات تجارية لبيع العبايات النسائية، وهنا نُسجِّل موقفاً مُشرِّفاً لهذا الرجل، أحد جيران هذه الاستراحة، فهو كان الخيط الأول لمعرفة ملامح هذه الجريمة النكراء التي تمس الشرف والقيم والأخلاق، وتكشف النقاب عن ما يعرف بصانعي المحتوى والاختباء وراء الحجاب والعفاف، مع احترامنا الشديد لمن محتواه هادف ولا يمس المجتمع بسوء.

نحن ضد تقييد حرية بناتنا الليبيات ولهنَّ كل الاحترام والتقدير، ولكن نخاف عليهن من الانجرار وراء هؤلاء الوافدين، والذين نضع عليهم علامات استفهام، ولأننا في بلد يعيش الآن في وضع استثنائي، تحاول الدولة بمختلف الطرق إثبات وجودها، بالإضافة إلى أن الأجهزة الأمنية تحاول الحد من الجريمة بتنوعها، وعلاوة على ذلك، ومن زاوية أخرى، يجب على بناتنا عدم الانجرار نحو الأماكن المشبوهة، حتى من الناحية الاجتماعية، والحذر في اختيار الصديقات، فأحياناً نشعر بأننا نعيش وسط أشرار بالرغم من وجود الأخيار، وهذا من هول ما نراه من مآس ، خصوصاً وأننا مجتمع محافظ على المبادئ الأساسية والأخلاق والقيَّم والتربية الحسنة.

لأصحاب الأعمال المضرة بالصحة

إعداد/ محمد عطية

التقاعد الإجباري المبكر .. مقاربة إنسانية بالدرجة الأولى

القانون حدد الـ60 عاماً .. حداً أقصى لمواصلة العمل.. باستثناء العاملين في المهن المصنفة مضرة بالصحة

قانون الضمان الاجتماعي رقم «13» لسنة 1981 صنف المهن التي تتسم بالخطورة أو المشقة

في خضم السعي المستمر لبناء مجتمع متوازن يحفظ كرامة الإنسان ويصون صحته، يبرز نظام التقاعد الإجباري للأعمال المضرة بالصحة كأحد أهم الأدوات التي اعتمدها التشريع لضمان سلامة العامل وحمايته من مخاطر المهن الشاقة التي تستنزف الجسد وتؤثر سلبًا على قدرته البدنية مع مرور الزمن.

وقد حدد القانون سن الـ60 حداً أقصى لمواصلة العمل، غير أن العاملين في المهن المصنفة ضمن الأعمال المضرة بالصحة يخضعون لاعتبارات خاصة تفرض التقاعد المبكر حفاظًا على حياتهم وصحتهم، وهو توجه يعكس بعدًا إنسانيًا عميقًا في تشريعات قانون الضمان الاجتماعي التي لا تنظر إلى العامل كأداة إنتاج فحسب، بل كإنسان له حق أصيل في العيش الكريم.

ما هي الأعمال المضرة بالصحة؟

وتشمل الأعمال المضرة بالصحة، وفق ما استقر عليه التطبيق العملي وأحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1981، مجموعة من المهن التي تتسم

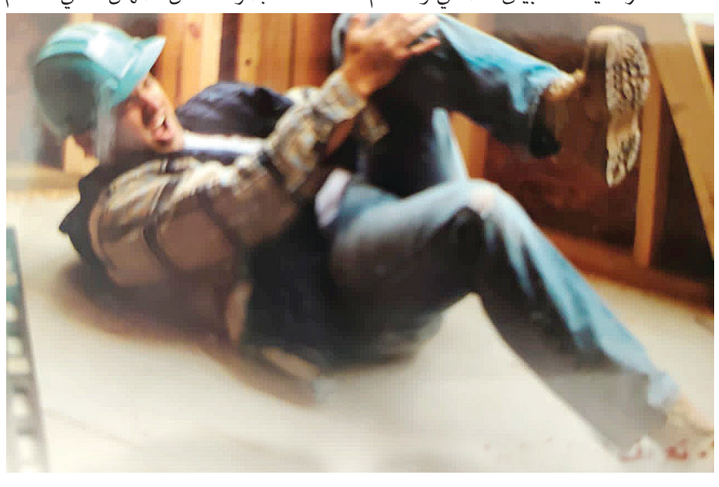

بالخطورة أو المشقة أو التعرض المستمر لعوامل ضارة، ومن أبرزها العمل داخل الأفران وما يصاحبه من درجات حرارة مرتفعة تؤثر على الجهاز التنفسي والدورة الدموية، وكذلك قيادة الشاحنات الثقيلة والرافعات التي تصل حمولتها إلى عشرة أطنان فما فوق، لما تتطلبه من تركيز عالٍ وجهد بدني ونفسي مستمر، فضلًا عن التعرض للاهتزازات والإجهاد الطويل...

ولا يقتصر الأمر على هذه المهن فحسب، بل يمتد ليشمل كل عمل يثبت أنه يسبب أضرارًا صحية مباشرة أو تراكمية للعامل، سواء كانت هذه الأضرار ناتجة عن بيئة العمل أو طبيعة الجهد المبذول أو طول فترات التعرض للمخاطر.

فلسفة إنسانية

وتنبع فلسفة التقاعد الإجباري – في هذه الحالات – من حماية العامل بمنع استمراره بيئة قد تهدد حياته، ومنحه فرصة حقيقية للاستفادة من سنوات عمره في ظروف صحية أفضل بعد أن أدى دوره في خدمة المجتمع.

ومن هنا تأتي أهمية التوعية بهذا الحق، وضرورة إدراك العاملين في هذه القطاعات لحقوقهم الضمانية، والعمل على التسجيل في منظومة الضمان الاجتماعي لضمان الاستفادة من المزايا التي يوفرها، وعلى رأسها المعاش الذي يكفل لهم حياة كريمة بعد التقاعد.

وفي نهاية الأمر، فإن التقاعد الإجباري للأعمال المضرة بالصحة ليس إجراءً إداريًا جامدًا، بل هو رسالة إنسانية واضحة تؤكد أن صحة الإنسان أغلى من أي إنتاج... وأن الحفاظ على كرامة العامل هو أساس التنمية الحقيقية وبوابة الاستقرار الاجتماعي.

فلسفة التقاعد الإجباري تنبع من الحرص على حماية العامل بمنع استمراره بيئة قد تهدد حياته

حكايتنا مع المنظومة

منال البوصيري

كثيرًا ما نسمع عبارة "المنظومة واقفة" تُرفع كشماعة لتبرير تعطل الخدمات، سواء في المصارف، أو عند الحصول على المخصصات، أو في الجوازات والسجل المدني، وحتى في خدمات توزيع الغاز وغيرها. وفي المقابل، هناك دول يفوق عدد سكانها ليبيا بأضعاف مضاعفة، تُدار فيها المعاملات اليومية رقمياً بكفاءة، دون أن تتوقف مصالح الناس أو تتعطل حياتهم. فبينما يتجه العالم نحو التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات وتسريع الخدمات، أصبحت عبارة "المنظومة واقفة" لدينا جزءاً ثابتاً من تفاصيل المعاناة اليومية، وعذراً متكرراً يختزل أسباب الإخفاق والتأخير.. المشكلة أن المواطن الليبي لم يعد يرى المنظومة وسيلة لتسهيل حياته، بل عائقاً قد يحول بينه وبين أبسط حقوقه. يخرج آملاً في إنجاز معاملته، لكنه قد يعود دون نتيجة لأن المنظومة واقفة!

ويزداد الوضع تعقيداً في الظروف الاستثنائية والمواسم التي يزداد فيها الطلب على الخدمات، خصوصاً عند شح السيولة النقدية واعتماد المواطنين على بطاقات السحب الإلكتروني. ففي الأعياد والمناسبات الدينية وغيرها من الفترات التي تشهد حركة إنفاق مرتفعة، تتحول نقاط البيع وأجهزة السحب إلى نقاط ازدحام واختناق، وتصبح أي مشكلة تقنية سبباً في تعطيل مصالح آلاف المواطنين في وقت واحد.

ولا يبدو أن هناك انسجاماً بين الحديث المتكرر عن التحول الرقمي وبين واقع البنية التحتية التي تقوم عليها هذه الخدمات. فالتحول الرقمي ليس مجرد إطلاق منظومات إلكترونية أو استحداث تطبيقات جديدة، بل هو استثمار مستمر في الشبكات والأنظمة ومراكز البيانات وخطط الطوارئ والكوادر الفنية القادرة على ضمان استمرارية الخدمة. فكيف يمكن الحديث عن رقمنة شاملة، بينما ما زالت الأعطال والانقطاعات المتكررة جزءاً من الصراع اليومي للمواطن؟

لا أحد يرفض التحول الرقمي، فهو ضرورة لا مفر منها، لكن يجب أن يبقى وسيلة لخدمة الإنسان، لا أن يصبح رهينة له. وعند تعطل المنظومة، ينبغي أن تتوفر بدائل تضمن استمرار الخدمات، لأن مصالح الناس لا يجب أن تتوقف بسبب عطل تقني.

ومن المؤسف أن تحسين هذه الخدمات لا يزال بعيداً عن قائمة الأولويات بالشكل الذي يستحقه، رغم ارتباطها المباشر بحياة المواطنين اليومية. فبدل أن تسهم المنظومات في تخفيف الأعباء عن الناس، نجدها في كثير من الأحيان تضيف عبئاً جديداً يتمثل في الانتظار والتأجيل، وكأن المواطن مطالب بالتكيف مع قصور الخدمة بدل أن تتكيف الخدمة مع احتياجاته.. المنظومات وجدت لخدمة الناس، لا لتعطيل مصالحهم.